

تقرير رئيس مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

يسرني وبالنسبة عن أعضاء مجلس الإدارة أن أقدم البيانات المالية الموحدة لدار التمويل (ش.م.ع) والشركات التابعة لها (مجموعة دار التمويل) كما في 31 ديسمبر 2020.

من المهم جداً أن ندرك أن ظروف وأحداث العام الماضي أجبرتنا على الاستعانة بكل براعتنا ومواردنا وتطوير مهارات وقدرات جديدة والاجتهاد لنكون أفضل مما كنا عليه سابقاً. يسعدني أنه في بداية هذه الجائحة، تبنت مجموعة دار التمويل هذه التغييرات بسلاسة تامة، من أجل تحضير أنفسنا لمواجهة العالم ما بعد الجائحة والذي سيكون بالتأكيد مختلفاً كل الاختلاف عن العالم الذي عرفناه من قبل.

وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية والمالية التي يواجهها السوق، سجلت مجموعة دار التمويل صافي ربح موحد قدره 20.90 مليون درهم إماراتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، مقارنة بصافي الربح البالغ 22.45 مليون درهم إماراتي المسجل في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

حققت دار التأمين (ش.م.ع) التابعة لنا أداءً متيناً، على الرغم من التحديات، حيث سجل صافي دخل التأمين 42.53 مليون درهم إماراتي في عام 2020 مقارنة بـ 45.59 مليون درهم إماراتي في العام السابق. ارتفع إجمالي الاستثمارات والإيرادات التشغيلية الأخرى (ذات الطبيعة المتكررة) بشكل كبير حيث بلغ 53.84 مليون درهم إماراتي في عام 2020 مقارنة بمبلغ 35.31 مليون درهم إماراتي في العام السابق، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى الإدارة الاستباقية لمحفظه الاستثمار الخاص بنا على الرغم من ظروف السوق المتقلبة.

ومن ناحية أخرى، انخفض صافي إيرادات الفوائد والإيرادات من أصول التمويل والاستثمار الإسلامي إلى 153.46 مليون درهم إماراتي في عام 2020 مقارنة بـ 174.34 مليون درهم إماراتي في العام السابق. ويرجع ذلك أساساً إلى اتباع نهج حذر للغاية في ضم أصول خضرة جديدة، في ظل ظروف اقتصادية متقلبة نتيجة الجائحة. وانخفض صافي إيرادات الرسوم والعمولات المكتسبة في عام 2020 إلى 25.66 مليون درهم إماراتي مقارنة بـ 43.05 مليون درهم إماراتي في العام السابق بسبب اعتمادنا سياسة متحفظة في الإقراض والانخفاض الملحوظ في الإنفاق في محفظة بطاقات الائتمان. أدت أحجام التداول المرتفعة في أسواق الأسهم المحلية خلال عام 2020 إلى ارتفاع بسيط في رسوم العمولات في شركتنا التابعة للأوراق المالية.

1 من 3



وكنتيجة مجتمعة للعوامل المذكورة أعلاه، انخفض صافي الدخل التشغيلي لعام 2020 ليصل إلى 201.39 مليون درهم إماراتي مقارنة بـ 227.82 مليون درهم إماراتي في العام السابق.

سجل صافي القروض والسلفيات بما في ذلك التمويل الإسلامي والأصول الاستثمارية في 31 ديسمبر 2020 قيمة قدرها 2.23 مليار درهم إماراتي مقارنة بـ 2.54 مليار درهم إماراتي في نهاية العام السابق. وبلغت ودائع العملاء وحسابات الهامش في 31 ديسمبر 2020 مبلغ 1.92 مليار درهم إماراتي مقارنة بـ 2.47 مليار درهم إماراتي في نهاية العام السابق.

وتستمر سياستنا الحذرة فيما يتعلق بمعدلات القروض المتعثرة. تماشياً مع نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL) لمخصصات انخفاض قيمة القروض بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9)، حيث ارتفعت القروض المتعثرة لعام 2020 لتصل إلى 74.10 مليون درهم إماراتي مقارنة بـ 70.46 مليون درهم إماراتي في العام السابق. ومع تحسن الظروف الاقتصادية المتوقعة خلال الـ12 شهراً القادمة، فمن المتوقع تحسن نسبة القروض المتعثرة خلال العام المقبل.

انخفض إجمالي المصروفات التشغيلية لعام 2020 على مستوى المجموعة بشكل ملحوظ بنسبة 12% حيث بلغ 180.19 مليون درهم إماراتي مقارنة بـ 205.01 مليون درهم إماراتي في العام السابق. هذه نتيجة مباشرة للعديد من الاستراتيجيات والتدابير المتخذة لخفض التكاليف على مستوى المجموعة ابتداءً من أولى أيام ظهور الجائحة. في الوقت نفسه، نسعى إلى الاستثمار في تطوير إمكانياتنا الرقمية وقدراتنا على تقديم الخدمات الرقمية في جميع الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، قمنا أيضاً بالتوسع الانتقائي وتخصيص الموارد لقطاعات الأعمال التي أظهرت نمواً مرتفعاً.

وتواصل مجموعة دار التمويل إدارة السيولة بطريقة حكيمة وحذرة، حيث كانت ومنذ بداية الأزمة المالية في أكتوبر 2008، مصدراً للإقراض بالنسبة لقطاع البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة واستمرت بالحفاظ على هذا الموقع حتى الآن. وقد بلغ النقد وما يعادله كما في 31 ديسمبر 2020 مبلغ 446.61 مليون درهم إماراتي يمثل نسبة 13.1% من إجمالي الأصول.

وعلى المستوى الموحد، سجلت حقوق المساهمين في 31 ديسمبر 2020 مبلغ 769.74 مليون درهم إماراتي. وبلغ إجمالي الأصول نسبة 26.6% مما يوفر قاعدة قوية للنمو المستدام للأصول في المستقبل.

وفي أكتوبر من عام 2020، أكدت وكالة "كابيتال إنتلجنس" العالمية التصنيف الائتماني لدار التمويل، قصير الأجل بدرجة استثمارية (A3) وطويل الأجل بدرجة استثمارية (BBB-) كلاهما مع نظرة مستقبلية مستقرة. وفي خضم هذه الجائحة، إن إعادة التأكيد على تصنيفنا الائتماني هي بمثابة شهادة على جودة ومتانة استراتيجيات النمو لدينا ومرونة نموذج أعمالنا وقوة إدارة السيولة وكفاءة التخطيط الاستراتيجي لتنفيذ الأعمال. وقد أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة لا تتعدى 50٪ من صافي الأرباح للسنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2020، شرط الحصول على موافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

لا شك في أن عام 2020 لم يكن عامًا مثاليًا وفقًا لمعظم المعايير التقليدية. ومع ذلك، نشعر بالرضا لأننا نجحنا في اجتياز هذه المرحلة بطريقة سليمة، وإننا مستعدون بكامل جهوزيتنا للمنافسة في هذا العالم الجديد. كما نعتقد أن استراتيجياتنا وقدراتنا التنفيذية حكيمة، حيث نمتلك الآليات والهيكلية الملائمة لتحديد واقتناص الفرص المربحة والتأقلم السريع مع تقلبات وتطورات السوق للاستمرار في إدارة المخاطر بشكل حكيم وزيادة عوائد المساهمين.

بالتأييد عن أعضاء مجلس الإدارة،



محمد عبدالله جمعة القبيسي

رئيس مجلس الإدارة

أبو ظبي

14 فبراير 2021

3 من 3